الهجرة النسائية غير الشــرعية وآثارها الاجتماعية على دول العبور- ليبيا أنموذجًا ـ دراسة نظـــــرية

أ.زُهــرة الهادي التومـــي دغمان*
باحثة بمرحلة الدكتوراه بالأكاديمية الليبية – طرابلس ، ليبيا
كلية التربية جنزور، جامعة طرابلس ، ليبيا
z.dogman.ly@gmail.com
تاريخ الارسال 2025/10/28م تاريخ القبول 2026/1/25م

Irregular Female Migration and its Social Impacts on Transit Countries – Libya as a Case Study – A Theoretical Study

*Zuhra Al-Hadi Al-Toumi Dagman
PhD Researcher, Libyan Academy – Tripoli, Libya
Faculty of Education, Janzour, University of Tripoli, Libya

Research summary

This research addresses a wide research gap that most researchers on the subject of illegal immigration suffer from, and this gap is represented in two main axes: The first axis: Lack of interest in studying the effects and repercussions that illegal immigration has on transit countries, especially those countries whose residents do not practice immigration on a large scale, and Libya is at the forefront of these countries. Many researchers have confirmed that illegal immigration has contributed to the worsening of the political situationwalaiqtisadiat walaijtimaeiat fi libya, wazadat min hajm altahadiyat alati yuajihuha albaladu, la syma ealaa alsaeid al'amnii, mithl aintishar aljarayim aleabirat lilhudud kal'atjar bialbashar, watijarat almukhadirati, waldaearati, walsutu. kama 'adat alziyadat alkabirat fi 'aedad almuhajirin 'iilaa tarajue mustawaa alkhadamat aleamat natijat aldaght almutazayid ealaa almarafiq alhayawiaeconomic and social challenges in Libya, and increased the challenges facing the country, especially at the security level, such as the spread of cross-border crimes such as human trafficking, drug trafficking, prostitution, and robbery. The large increase in the number of immigrants has also led to a decline in the level of public services as a result of increasing pressure on vital facilitiesThe second axis: Neglecting the study of women's migration, even though it has become a growing phenomenon that casts a shadow over many countries, especially

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

transit countries. The research consisted of two main sections: The first section: in which the researcher addressed the definition of women's migration. wabayan waqieiha, mae eard majmueat min alnazariaat aleilmiat almufasirat liha. , almabhath althaani: khussis lisharh aluathar al'iijabiat walsalbiat lilhijrat alnisayiyati, wakhasatan fi dawlat aleubur libya. wafi khitam albahthi, khutmt aldirasat bikhatimat jamieatin, watawsiat eamaliatin, 'iidafatan 'iilaa fahrs lilmasadir walmarajie almuetamadati. Explaining its reality, while presenting a set of scientific theories explaining it. The second section: was devoted to explaining the positive and negative effects of women's migration, especially in the transit country of Libya. At the conclusion of the research, the study concluded with a comprehensive conclusion and practical recommendations, in addition to an index of approved sources and references.

Keywords: female migration, illegal migration, its social impacts, transit countries.

الملخـــــص :

يتناول هذا البحث معالجة فجوة بحثية واسعة الانتشار بين الأوساط الأكاديمية يتجاهلها الباحثين في ظاهرة الهجرة ؛ تتمثل الفجوة البحثية في محورين رئيسيين : المحور الأول: قلة الاهتمام بدراسة الآثار والانعكاسات التي تخلّفها الهجرة غير الشرعية على بلدان العبور، خصوصًا تلك الدول التي لا يمارس سكانها الهجرة بشكل واسع، وتأتي ليبيا في مقدمة هذه البلدان. وقد أكد العديد من الباحثين أن الهجرة غير الشرعية أسهمت في تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، وزادت من حجم التحديات التي يواجهها البلد، لا سيّما على الصعيد الأمني، مثل انتشار الجرائم العابرة للحدود كالإتجار بالبشر، وتجارة المخدرات، والدعارة، والسطو، وكما أدت الزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين إلى تراجع مستوى الخدمات العـامة نتيجة الضغط المتزايد على المرافق الحيوية.

والمحور الثاني: إهمال دراسة الهجرة النسائية، رغم أنها أصبحت ظاهرة متنامية تلقي بظلالها على العديد من الدول، ولا سيما دول العبور، وقد تكوّن البحث من مبحثين رئيسيين: المبحث الأول: تناولت فيه الباحثة تعريف الهجرة النسائية، وبيان واقعها، مع عرض مجموعة من النظريات العلمية المفسرة لها. ، المبحث الثاني: خُصِّص لشرح الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة النسائية، وخاصة في دولة العبور ليبيا. وفي ختام البحث، خُتمت الدراسة بخاتمة جامعة، وتوصيات عملية، إضافة إلى فهرس للمصادر والمراجع المعتمدة.

الكلمات المفتاحية : الهجرة النسائية ، غير الشــرعية ، آثارها الاجتماعية ، دول العبور

المقدمـــــة :

تُمثّل الهجرة النسائية إحــدى الظواهر المتنامية في العقود الأخـــيرة، وقد باتت تشكّل تحديًا متعدد الأبعاد لبلدان العبور التي تستقبل أعدادًا متزايدة من النساء المهاجرات سواء بهدف الانتقال المؤقت أو استكمال الرحلة نحو دول المقصد. وتبرز أهمية دراسة هذه الظاهرة لما تنطوي عليه من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وأمنية وإنسانية، حيث تُواجه النّساء المهاجرات أوضاعًا خاصة تزيد من هشاشتهن وتفرض على بلدان العبور مسؤوليات إضافية تتعلق بالحماية وتقديم الخدمات الأساسية. ومن هذا المنطلق، تكتسب دراسة تأثير الهجرة النسائية على بلدان العبور أهمية كبيرة لفهم ديناميكياتها وتقييم تداعياتها ووضع سياسات فعّالة لمعالجتها.

أهمية البحث:

تتجلّى أهمية هذا البحث في عدد من الجوانب البحثية والعلمية، أبرزها:

1. تسليط الضوء على المرحلة الثانية من الهجرة النسائية والتي تُعدّ من أخطر المراحل التي تمرّ بها المهاجرة، حيث تتعرّض لصعوبات قاسية قد تفوق الموت ذاته، سواء في المناطق الصحراوية نتيجة العطش والجوع، أو أثناء عبور البحر بما يرافقه من مخاطر الغرق والهلاك.
2. كشف الجوانب السلبية والإيجابية للهجرة النسائية على دول العبور إذ يساهم البحث في إبراز مجموعة من الآثار التي تخلّفها هذه الظاهرة على الدول التي تمرّ عبرها المهاجرات، من النواحي الاجتماعية والأمنية والاقتصادية.
3. رصد أشكال العنف التي تتعرض لها المهاجرات غير النظاميات في بلدان العبور مع تقديم تصورات ومقترحات لمعالجة الظواهر السلبية المرتبطة بالهجرة النسائية، وخصوصاً في ليبيا بوصفها إحدى أهم دول العبور في المنطقة.
4. التعريف بالجوانب الاجتماعية الإيجابية للهجرات النسائية على المجتمع الليبي وإبراز التأثيرات البنّاءة التي قد تحملها الهجرة النسائية على النسيج الاجتماعي والثقافي داخل ليبيا.

إشكالية وأسئلة البحث:

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت ظاهرة الهجرة من منظور علمي، إلا أنّ معظم تلك الدراسات انصبّ اهتمامها على الهجرة من زاوية الدول المصدِّرة للمهاجرين أو الدول المستقبِلة لهم، في حين أُهملت بشكل واضح التأثيرات العميقة للهجرة على دول العبور. وقد أدّى هذا الإغفال إلى ظهور فجوة بحثية في خاصة الإطار النظري ، خاصة فيما يتعلق بفهم طبيعة المرحلة الثانية من مراحل الهجرة الثلاث، والتي تُعدّ من أخطر المراحل وأكثرها تعقيداً.

تواجه دول العبور، ولاسيما ليبيا، ضغوطاً اجتماعية وإنسانية كبيرة نتيجة الهجرة النسائية غير النظامية، حيث تُخلّف هذه المرحلة العديد من الآثار السلبية على المهاجرات من جهة، وعلى مجتمع العبور من جهة أخرى، نظراً لما تحمله من تحديات أمنية، اجتماعية، واقتصادية. ومن هذا المنطلق، تتبلور إشكالية البحث في السؤال الرئيس الآتي: ما الآثار الاجتماعية التي تخلّفها الهجرات النسائية على دول العبور؟.

تتفرّع من الإشكالية الرئيسة مجموعة من التساؤلات التي تسعى الدراسة للإجابة عنها، وهي:

1. ما ماهية الهجرة النسائية؟ وما أبرز أسبابها وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية؟

2. ما الدوافع التي تدفع النساء للهجرة غير النظامية عبر دول العبور؟

. إلى أي مدى ترتبط الهجرة النسائية بممارسات العنف والاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر والاضطهاد والسخرة خلال فترة وجودهن في دول العبور؟

4. ما الآثار السلبية والإيجابية التي تخلّفها الهجرة النسائية على دول العبور؟

5. ما المخاطر الاجتماعية التي تنتج عن الهجرة النسائية على مجتمعات العبور، وخاصة في السياق الليبي؟

مكونات البحث :

ينقسم مقدمة ، ومبحثين ، يتكون المبحث الأول : من ثلاثة مطالب ، والمبحث الثاني : تمهيد ومطالبين ، وخاتمة ، وفهرس للمصادر والمراجع .

المبحث الأول ـ الهجرة النســـــائية وجودها وأسبابها :

المطلب الأول ـ ماهية الهجرة النسائية وحقيقة وجودها :

يتكـــوّن مصطلح الهجرة النسائية من تركيب وصفي مكوّن من مضاف ومضاف إليه؛ فـ الهجرة هي المضاف، والنسائية هي المضاف إليه.

أولاـ الهجرة لغةً : جاءت كلمة الهجرة من الفعل: هَجَرَ – يَهجُر – هَجْراً وهُجراناً، وهي تدل على القطع والمفارقة. ويُقال: هجر فلانٌ أرضَه أي تركها وانتقل منها، وكذلك تأتي بمعنى الصَّرم والابتعاد والنأي. كما يُستعمل الفعل بمعنى ترك القول غير الحق(1)

ثانياً ـ النســـائية لغةً : أما كلمة النسائية فهي مشتقة من النساء (جمع امرأة)، وتُستعمل بوصفٍ دالٍّ على ما يخص المرأة أو يرتبط بها، مثل: الحركة النسائية أو الرعاية النسائية. وهي من الأوصاف المرتبطة بكل ما يتصل بالمرأة (2) .

ثالثاً ـ الهجرة اصطلاحاً : تدل الهجرة في المفهوم العام والشائع على انتقال فرد أو مجموعة من بلدهم الأصلي إلى بلد آخر، سواء أكان الانتقال مؤقتاً أم دائماً، وفي الألفاظ القرآنية، وردت الهجرة بمعنى: انتقال المؤمن من موضع الفتنة والخوف إلى موضع يأمن فيه على دينه(3)، كما تُعرّف أيضاً بأنها: عملية انتقال أشخاص داخلياً داخل حدود الدولة الواحدة، أو خارجياً بين دولة وأخرى، بهدف الكسب أو العمل(4).

أنواع الهجرة:

1. الهجرة الشرعية أو القانونية: وهي انتقال الأفراد أو الجماعات بطرق نظامية عبر المنافذ الرسمية بين الدول، مع الالتزام بالقوانين المحلية والدولية.

2. الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية: هي انتقال أشخاص أو مجموعات إلى بلد آخر بقصد الإقامة أو العمل بشكل دائم، ولكن بطرق غير قانونية تتعارض مع أنظمة الدول وقوانينها، وغالباً ما تتم عبر اجتياز الحدود دون وثائق، أو عبر قوارب صغيرة لعبور البحار. ويكون المهاجرون في هذه الحالة غير مسجلين ولا يتمتعون بوضع قانوني.

رابعاً ـ مفهوم الهجرة النسائية: يمكن تعريف الهجرة النسائية بأنها: هي انتقال النساء من بلدانهن الأصلية نحو بلدان أخرى مروراً بدول العبور، وغالباً عبر البحر باستخدام قوارب الهجرة، سعياً للوصول إلى دول الاستقبال ، وقد تكون المرأة في رحلتها مصحوبة بزوجها أو أحد أفراد أسرتها، وقد تهاجر مع مجموعة من النساء، وقد تكون هجرتها منفردة في كثير من الأحيان.

وعرفت الهجرة النسائية بأنها : هي الهجرة النسائية هي ظاهرة تتضمن انتقال النساء بشكل فردي أو جماعي، وتُعرف بأنها حركة ذات دوافع اقتصادية، اجتماعية، أو

سياسية، وتُعدّ جزءاً لا يتجزأ من الأنماط العامة للهجرة الدولية .تُبرز هذه الظاهرة، التي يُشار إليها أحيانًا بـ "تأنيث الهجرة"، أهمية أدوار المرأة كفاعلة رئيسية في مسارات الهجرة الدولية، وليس فقط كـ "تابعة" لأفراد أسرتها. وقد أثرت عوامل مثل التمييز بين الجنسين والعوامل الاقتصادية والاجتماعية في زيادة هذه الظاهرة، وتُظهر النساء المهاجرات أنماطًا مختلفة من التحديات في بلدان المهجر .

المطلب الثاني ـ الهجرة النسائية وحقيقة وجودها:

لا تزال ظاهرة الهجرة النسائية، رغم انتشارها واتساعها، لم تحظَ بالاهتمام البحثي الكافي، إذ يُنظر إليها في الكثير من الدراسات بوصفها ظاهرة ثانوية مقارنة بالهجرة الذكورية. كما أن الاعتراف بالنساء كمُهاجرات مستقلات ما يزال محدوداً ومتأخراً، على الرغم من الدور الاقتصادي الحيوي الذي تؤديه المرأة المهاجرة في إعالة أسرها والمساهمة في التنمية داخل دول الاستقبال(5). ويعود هذا التهميش إلى النظرة التقليدية التي تختزل المرأة في تبعيتها للرجل، فتم تصوير المهاجرات غالباً كزوجات أو بنات مرافقات، لا كفاعلات مستقلات في مسار الهجرة.

إلا أنه يمكن القول إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية أسهمت بشكل كبير في دفع النساء إلى خوض تجربة الهجرة بشكل مستقل، سعياً لتحسين أوضاعهن المعيشية وأوضاع أسرهن. فقد أصبحت الهجرة، خاصة في الدول الفقيرة أو التي تعاني من هشاشة اقتصادية، خياراً واقعياً تلجأ إليه النساء للحصول على فرص عمل غير متاحة في بلدانهن.

وتبرز هذه الحقيقة من خلال العديد من النماذج، ولعل من أبرزها الهجرة الموسمية للنساء المغربيات العاملات في حقول الفراولة بإسبانيا، حيث يفضّل أصحاب المزارع توظيف الأمهات المغربيات بشرط بقاء أسرهن في البلد الأصلي، لما يوفره ذلك من ضمانات على عودتهن وعدم استقرارهن النهائي في أوروبا(6).

كما تُظهر التجارب الدولية أن الشابة المهاجرة الأكثر تعليماً تكون عادةً الأكثر قدرة على الاندماج في المنظومات الاقتصادية والاجتماعية داخل دول الاستقبال، في حين يُتوقع للمرأة ذات المهارات المحدودة الولوج إلى وظائف بسيطة وهشة، مثل: العمل المنزلي، العمل في قطاع الخدمات كنادلات، العمل في مجالات غير رسمية أو غير مستقرة، وفي بعض الحالات، الانخراط القسري أو الاستغلالي في أسواق الدعارة، وتتميز غالبية هذه الأعمال بانخفاض الأجور وضعف الحماية الاجتماعية وظروف العمل الصعبة(7).

وعلى الرغم من استمرار هذا الإهمال البحثي في التمييز بين أدوار الرجال والنساء في الهجرة، واستمرار الاعتقاد السائد بأن الهجرة ظاهرة اجتماعية "ذكورية" يقوم بها الرجال بينما تكون النساء مجرد تابعات لحركاتهم، فإن البيانات الدولية الحديثة تدحض هذا التصور بشكل واضح. فقد أشارت التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية إلى أن معدلات الهجرة النسائية في تزايد مستمر، وأن النساء لم يعدن مجرد مرافقات، بل فاعلات أساسيات في حركة الهجرة العالمية.

وتفيد تقديرات الأمم المتحدة بأنه في منتصف عام 2024 بلغت نسبة النساء والفتيات حوالي 48% من إجمالي المهاجرين الدوليين، أي ما يقارب 146 مليون مهاجرة، مسجلةً زيادة تقدّر بـ 35.5% مقارنة بعام 2010. كما تصدرت منطقة شرق إفريقيا والقرن الإفريقي النسب الأعلى، حيث شكلت النساء نحو 60% من إجمالي اللاجئين وطالبي اللجوء في تلك المنطقة وفق تقارير المنظمة الدولية المختصة(8). وكما تُظهر الإحصائيات الدولية أن الهجرة النسائية تمثل نسبة تقارب النصف من مجموع المهاجرين عالمياً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2020. فقد قدّر عدد المهاجرين الدوليين في عام 2000 بحوالي 150 مليون مهاجر، شكّلت النساء منهم نسبة 47.5%، بينما ارتفع هذا العدد في عام 2020 إلى نحو 272 مليون مهاجر، كانت نسبة النساء منهم 47.9%(9).

وتدل هذه البيانات على أن الهجرة النسائية ليست ظاهرة هامشية أو تابعة، بل تشكل مكوّناً أساسياً من مكونات الهجرة الدولية، الأمر الذي يفرض ضرورة الاهتمام العلمي بدراسة الهجرة من منظور النوع الاجتماعي، ومعالجة ما يرافقها من تحديات وفرص. فيما وأفاد تقرير صادر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الإيطالية لسنة 2012 أن عدد التونسيين في إيطاليا يبلغ (76181) رجال و(40470) نساء تبلغ أعمارهن من (35-49) ، فيما أكد المنظمة العالمية للهجرة فأكدت في تقريرها لسنة: 2012 أن نسبةّ النساء من مجمل المهاجرين التونسيين بلغت (49%) من عدد المهاجرون(10).

وبالعموم فأن الإحصائيات يؤكد حقيقة الهجرات النسائية عبر العالم من أخر أحدث البيانات أن عدد النساء قد بلغ (135) مليون مهاجرة دولية على مستوى العالم ، تعادل نسبة (3.5% من نساء العالم) فيما بلغ عدد الرجال (146) مليون مهاجر ، تعادل نسبة (3.7%) من الرجال في العالم لعام (2020) (11) .

أما في السياق الليبي، فإن المتابع للشأن الليبي خلال العقد الأخير يلاحظ تنامي تدفّق الهجرات النسائية نحو أوروبا عبر ليبيا، حيث أصبحت البلاد محطة عبور رئيسة للنساء الوافدات من دول إفريقيا جنوب الصحراء، ويعكس هذا الواقع حجم المخاطر التي تواجهها المهاجرات، وكذلك التحديات الاجتماعية والإنسانية التي تتحملها دولة العبور.

كما تشير العديد من التقارير إلى أن النساء المهاجرات في ليبيا هن الفئة الأكثر عرضة للانتهاك سواء داخل مراكز الاحتجاز أو مخارجها، ومهما تباينت ظروف تلك المراكز فإنها بعيدة كل البعد عن المعايير الدولية لحماية المحتجزين سواء تلك الخاضعة لجهاز مكافحة الهجرة أم تلك التي تخص جهات شُرعنت لأسباب سياسية أو اتفاقيات ثنائية كالتي عقدت بين ليبيا وإيطاليا بين ليبيا ومالطا(12).

أفاد تقرير صادر عن منظمة الهجرة الدولية (IOM) أن عدد المهاجرين في ليبيا وصل إلى 824,131 مهاجرًا، وهو ارتفاع غير مسبوق منذ عام 2016، مع تركز التدفقات في المناطق الساحلية الشرقية والغربية، حيث تظل ليبيا مركزًا رئيسيًا للهجرة في البحر الأبيض المتوسط. معظم هؤلاء المهاجرين دخلوا عبر نقاط حدودية غير رسمية، خصوصًا بلدية الكفرة، ويعمل 79% منهم في قطاعات البناء والتصنيع والزراعة والخدمات المنزلية، وسط ظروف عمل غير مستقرة، إذ يمتلك 2% فقط عقود عمل مكتوبة، بينما يعتمد 77% على اتفاقات شفوية، مما يجعلهم عرضة للاستغلال وانعدام الأمان الوظيفي. وأظهر التقرير ارتفاع معدل البطالة بين النساء المهاجرات، حيث تعمل 7% فقط منهن، فيما تشغل 37% وظائف كعاملات منازل، ما يبرز الفجوة في فرص العمل بين الجنسين(13)

فيما تؤكد المنظمات الدولية أن المهاجرات عبر الأراضي الليبية أنها تتم عبر نشاط إجرامي للعصابات الاتجار بالبشر ، ويبدو أن الإتجار بغرض الاستغلال الجنسي يتزايد ويطال النساء النيجيريات والكاميرونيات بشكل خاص. ويتزايد عدد الأطفال غير المصحوبين والمفصولين عن ذويهم الذين يسافرون بمفردهم، وهم يمثلون الآن نحو 14% من مجموع الوافدين إلى أوروبا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط. ويأتي هؤلاء الأطفال أساساً من إريتريا وغامبيا ونيجيريا. ومن أجل التخفيف من حدة المخاطر المتزايدة التي تهدد اللاجئين والمهاجرين الذين يسافرون إلى ليبيا أو عبرها، تشمل التوصيات التي يوجهها التقرير إلى المفوضية وغيرها من المنظمات، توفير

الإغاثة المباشرة بشكل تدخلات مشتركة ومتنقلة في المناطق الأساسية في الجنوب- مثل بني وليد وربيانا وتازيربو والكفرة(14)

المطلب الثالث ـ النظريات المفسر للهجرة غير النظامية :

فسرت بعض النظريات الهجرة الدولية من واقع العوامل المؤدية إليها ؛ والتي في غالبها تتمحور حول البحث عن تحسين مستوى العيش المنعدم في البلدان الأصلية ، ومن دون توسع سوف نقتصر عن نظرتين

الأولي النظرية النيوكلاسيكية: للهجرة الدولية يُعدّ كل من إرنست جورج رافنشتاين (Ravenstein, 1885) وإيفرت لي (Everett Lee, 1966) وتوراهدي أو تودارو (Todaro, 1969) من أبرز رواد التفسير النيوكلاسيكي لحركة الهجرة الدولية. ترى هذه النظرية أن الهجرة ناتجة أساساً عن اختلال التوازن الجغرافي بين العرض والطلب على اليد العاملة. وبما أن أسواق العمل تميل إلى تحقيق التوازن على المدى الطويل، فإن التجارة والهجرة تشكّلان آليتين أساسيتين لإعادة توزيع القوى العاملة عبر الحدود. وفق هذا التصور، يُنظر إلى المهاجرين باعتبارهم فاعلين عقلانيين يتخذون قراراتهم بناءً على حسابات اقتصادية محضة؛ إذ ينتقلون من المناطق التي يكون فيها فائض في العمالة وانخفاض في الأجور إلى المناطق التي تعاني من نقص في اليد العاملة وارتفاع في الأجور. وبهذا تُفسِّر النظرية الهجرة بوصفها استجابة طبيعية للفوارق الاقتصادية بين الدول والمجتمعات (15). و وتقترح بعض أدبيات هذه النظرية أن الدول التي تعاني من نقص في اليد العاملة وتسعى إلى استقطاب مزيد من العمال، ينبغي أن تقدّم أجورًا مرتفعة بما يكفي لجذب المهاجرين القادمين من الدول التي تمتلك فائضًا في العمالة وانخفاضًا في الأجور. ونتيجة لهذا الاتجاه، أصبح توليد التحويلات المالية حافزًا مهمًا للبلدان المصدّرة للعمالة لتشجيع الهجرة نحو الخارج، لما تمثّله هذه التحويلات من مصدر دعم اقتصادي مباشر للأسر والاقتصاد الوطني. وعلاوة على ذلك، تساهم الهجرة في تعزيز الاقتصاد في الدول المستقبِلة للعمالة من خلال زيادة الإنتاج وملء النقص في سوق العمل. كما يمكن لهذه الدول، من خلال استغلال تدفّق العمالة المهاجرة، أن تحدّ من التفاوت في الدخول والأجور على نحوٍ أكثر كفاءة، عبر تحقيق توازن أفضل بين العرض والطلب على العمالة.(16).

النظرية الثانية : نظرية سوق العمل المزدوج: يُعدّ مايكل بيور (Michael J. Piore، 1979) من أبرز رواد هذه النظرية، التي تفترض أن الهجرة الدولية ناتجة أساسًا عن الطلب البنيوي على اليد العاملة داخل المجتمعات الصناعية الحديثة. ووفقًا

لهذه النظرية، فإن الهجرة لا تحدث بسبب عوامل الدفع الموجودة في البلدان المرسِلة للمهاجرين، بل بسبب عوامل الجذب التي تنتج عن احتياجات أسواق العمل في البلدان المستقبِلة. فالهجرة هنا تُفسَّر باعتبارها استجابة لهيكل سوق العمل في الدول المتقدمة، لا لظروف اقتصادية أو اجتماعية يسعى المهاجرون إلى الهروب منها في بلدانهم الأصلية(17)..

المبحث الثانـــي ـ الآثار الاجتماعية للهجرة النسائية على بلدان العبور:

تمهيد ـ مراحل عبور الهجرات غير النظامية :

تمر الهجرات غير النظامية بثلاثة مراحل كل مرحلة لها طبيعتها الخاصة ، وظروفها التي يعيشها المهاجر ، حيث تختلف كل مرحلة عن الأخرى من حيث طبيعة التحديات التي يوجها المهاجر .

أولاً ـ المرحلة الأولى – مرحلة التجمع والانطلاق في البلدان الأصلية:

"في هذه المرحلة يبدأ الأفراد بالتجمع والاستعداد للرحيل من بلدانهم الأصلية وتشمل هذه المرحلة: تمثل هذه المرحلة لحظة التحوّل من التفكير في الهجرة إلى الشروع العملي فيها، وهي مرحلة تُبنى فيها القرارات المصيرية. فالضغوط المتراكمة – من بطالة وفقر واضطرابات سياسية – تخلق مناخاً يدفع الأفراد إلى البحث عن بدائل خارج حدود الوطن. وفي هذه المرحلة يبدأ ظهور دور شبكات التهريب كفاعل رئيسي، إضافة إلى تكوّن ما يُسمّى "اقتصاد الهجرة"، الذي يشمل السمسرة والاستغلال المالي.

ثانياً ـ المرحلة الثانية – مرحلة العبور:

أصبحا محوراً لمآسٍ إنسانية متكررة. كما تكشف هذه المرحلة هشاشة أنظمة الحماية في دول العبور، حيث تتورط بعض الجهات في الانتهاكات أو التغاضي عنها. وفي المقابل، تعاني دول العبور ضغطاً لا يُستهان به على مواردها الأمنية والاجتماعية، ما يجعلها جزءاً أساسياً في معادلة الهجرة وإن كان الباحثون يتجاهلون ذلك في كثير من الأحيان. ومصير الرحلة – سواء بالنجاة أو الفشل – غالباً يتحدد هنا. وأما على صعيد الدولة الليبية فقد أصبحت ليبيا بسبب موقعها الجغرافي ممراً ومنطقة عبور واستقطاب لكثير من المهاجرين غير الشرعيين ، كما تحولت في الفترة الأخيرة من مركز عبور إلى مركز استقرار لهم الأمر الذي أدى إلى تنامي مجموعة من الظواهر السلبية التي انعكست على المجتمع (18).

ونظـراً لارتفـاع عـدد المهـاجرات غيـر النظاميـات فـي السـنوات الأخيـرة اتخـذت الجهات المسؤولة عن التعامل مع الهجرة الشرعية بعض التدابير التي اتخـذتها الدولـة الليبية في التعامل مع المهاجرات غير النظاميات قررت بأنشاء مكتب للشرطة النسائية بجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وذلك في إطار تعزيز المرأة في تنفيذ المهام امنية والإنســـانية المتخصصـة التـي تسـتجوبها طبيعـة التحـديات الأمنيـة لاسـيما الجانـب الإنساني (19)

وقد سجلت العديد من بعض التقرير الصحفية إلى أن مرحلة العبور في الهجـرة مـن أخطر المراحل على المهـاجرات غيـر النظاميـات ويقـول إكـرام بوبتـان :علـى طـول الطريق، تعيش المهاجرات وطالبات اللجوء تحت رحمة المهربين، وبالتالي يتعرضـن للإتجار بالبشر. إنه تهديد يواجهه جميع المهاجرين، لكن من ناحية أخرى، النساء أكثر عرضـة للإتجـار مقارنـة بالرجـال. يسـعى المهربـون ووكـلاء الجمـارك لاسـتغلالهن وللاستفادة منهن بوسـائل مختلفـة، كالـدعارة والابتـزاز الجنسـي وفقـا للشـهادات التـي جمعها علماء الاجتماع في هذا المجال، نعلم على سبيل المثـال أن العديـد مـن طالبـات اللجوء من دول أفريقيـا جنـوب الصـحراء، والعـاملات فـي المنـازل فـي بلـدان شـمال أفريقيا، يتعرضن في الواقع للاستغلال المفرط، في شكل يشبه إلى حـد كبيـر العبوديـة أكثر من العمل الرسمي. قالت سارة، وهي مهاجرة من ساحل العاج، لمهاجر نيوز إنها تعرضت للاغتصاب والضرب والإهانة بشكل يـومي مـن قبـل أسـرة فـي ليبيـا، علـى الرغم من أنها رسميا كانت "عاملة منزلية" لديهم. وفقاً للمهاجرة، ذهبت إلى ليبيا لأنها أرادت ببساطة العمل والحصول على ظروف معيشية أفضل مما كانت عليه في ساحل العاج(20).

ثالثاً ـ المرحلة الثالثة – الوصول إلى بلدان الاستقبال:

في هذه المرحلة ينتقل المهاجر من مواجهة الأخطار الجسدية إلـى مواجهـة تحـديات اجتماعية وقانونية دائمة. فمسألة تسوية الوضع القانوني تظل جوهرية، إذ تحدد نوعية الحياة وفرص العمل ومستوى الاندماج. كمـا تبـرز هنـا صـعوبات اللغـة، والاخـتلاف الثقافي، والتمييز المحتمل. ورغم أن هذه المرحلـة أقـل تهديـداً للحيـاة مقارنـة بمرحلـة العبور، إلا أنها الأكثر تأثيراً على مستقبل المهاجر ومستقبل أسرته في الوطن.

أسباب ودوافع الهجرة النسائية :(21).

1. العوامل الإنسانيـــــة : تُجبر الظروف الإنسانية كثيـرًا مـن النسـاء علـى الهجـرة وترك أوطانهن، ويأتي في مقدمة هذه الدوافع الحرص على لمّ شـمل الأسـرة والحفـاظ

عليها من التفكك والضياع. وقد تكون الهجرة بصحبة العائلة، خاصة بالنسبة للفتيات القاصرات، أو بهدف العمل لتوفير المصروف اللازم لعيش الأسرة واستمرارها.

2. **العوامل الديمغرافية والاقتصادية:** تشير الأدبيات السوسيولوجية العربية إلى أنّ الضغط السكاني وارتفاع معدلات النمو الديمغرافي في العديد من الدول العربية يؤديان إلى ضعف قدرة أسواق العمل على استيعاب القوى العاملة النسائية، خصوصاً في المناطق الريفية. كما تؤدي البطالة المقنّعة وانخفاض الأجور إلى دفع النساء للبحث عن بدائل اقتصادية في الخارج .

3. **التدهور البيئي وضعف الموارد الاقتصادية:** تُبرز دراسات الهجرة النسائية في السودان، الصومال، وموريتانيا أنّ التغيرات المناخية مثل الجفاف ونقص الأمطار وتدهور الأراضي الزراعية تضع النساء في صلب الأزمة، بحكم اعتمادهن على الأنشطة الريفية التقليدية. وهذا يدفعهن إلى الهجرة بحثاً عن فرص بديلة.

4. **الحروب والنزاعات الداخلية:** يشير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، إلى أن النساء هنّ الفئة الأكثر تضرراً من الحروب والصراعات الداخلية، حيث تتعرضن للفقد، النزوح، العنف، وانهيار شبكات الحماية الاجتماعية. لذلك تصبح الهجرة محطة اضطرارية بحثاً عن الأمن والاستقرار، وليس اختياراً محضاً(22)

5. **عوامل الجذب والتحرر الشخصـــي:** تؤكد الأدبيات الحديثة حول الهجرة النسائية أنّ الدوافع لا تقتصر على الهروب من الأزمات، بل تشمل أيضاً السعي لتحقيق الذات، والحصول على فرص تعليمية أو مهنية، إضافة إلى التحرر من القيود الاجتماعية والثقافية. وتُظهر العديد من الدراسات (مثل دراسات الهجرة النسوية في تونس والمغرب) أن النساء يسعين إلى فضاء اجتماعي يضمن حرية أكبر في اتخاذ القرار والاستقلالية المعيشية.

المطلب الأول ـ الآثار الإيجابية للهجرات النسائية على بلدان العبور :

ينظر بعض الباحثين إلى الهجرة النسائية على جانب إيجابي في تطور الحياة الإنسانية بين المجتمعات حيث تساهم طبيعة المرأة ميولها العمل و الهدوء ونبذلها للعنف، وبحثها للحماية في غالب الأحيان تجدر الإشارة إلى أن الحضور القوي للنساء في معادلة الهجرة ليس عدديا، وإنما هو أرسمالي بشري غني، وحامل لثراء من الثقافة والخبرات التي يجب استثمارها بشكل إيجابي عن طريق تحقيق الاندماج لهن في المجتمع المستقر فيه. إلا أن السؤال الذي يظل مطروحا، يرتبط بشكل أساسي بحدود آليات تحقيق ذلك نظرا، الاختلافات ثقافية مسجلة بتنوع البلدان التي ينتمي إليها

المهاجرون ومن جهة وعدم تأهيل المجتمع المغربي لقبول هذا الكم من المهاجرين الذين اضطروا إلى الاستقرار بسبب تشديد المراقبة على الحدود من جهة أخرى (23).

ويمكن ملاحظة هذه الدوافع بوضوح في السياق الليبي، حيث يظهر اندماج عدد كبير من المهاجرات غير النظاميات في سوق العمل المحلي. فقد انخرطت العديد منهن في أعمال الخدمة المنزلية مثل تنظيف البيوت، ورعاية كبار السن، وخدمة الأطفال، كما أثبتن حضوراً ملموساً في بعض قطاعات الخدمات العامة، ولا سيما تنظيف المستشفيات والمدارس وبعض الإدارات الحكومية.

المطلب الثاني ـ الآثار السلبية للهجرات النسائية على بلدان العبور :

اولاً ـ الأثار التي تخلفها الهجرة غير النظامية على القطاعات الخدمية والسياسات العامة :

ذكرت وزيرة الداخلية الليبية أن متوسط عدد المهاجرين في ليبيا يبلغ نحو 3 ملايين شخص، وهو رقم يسبب مشاكل اقتصادية كبيرة للبلاد. وتعتمد هذه الأرقام على بحث مشترك بين وزارة الداخلية، المصرف المركزي الليبي، ديوان المحاسبة، وجهات مالية ورقابية. وأن هذا العدد أدى إلى حرمان نحو مليون شاب ليبي من فرص العمل، كما يستهلك هؤلاء المهاجرون وقودًا وكهرباء مدعومين دون دفع تكاليفها. وأضاف أن عدد السكان الليبيين يبلغ حوالي 8 ملايين نسمة، ويضاف إليهم 3 ملايين مهاجر، ليصبح المجموع 11 مليونًا. وإذا كان دعم الوقود يصل إلى 60 مليار دينار، فإن نحو 20 مليار دينار تقريبًا يذهب لصالح المهاجرين. وأشار الوزير إلى أن المهاجر يكلف أوروبا الكثير من الأموال، وأن ليبيا ستساعد في إعادة المهاجرين من البحر، لكنها بحاجة أيضًا إلى تعاون من الدول الأخرى لترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية(24).

وهذا ما يؤكده من أن نسبة (80%) المهاجرون غير الشرعيين الذين يقصدون أوربا ينطلق معظم من ليبيا نظراً لموقعها الجغرافي القريب من أوروبا (25) ، لقد أدّى التدفّق الكبير والمتراكم للمهاجرين إلى ليبيا، في ظل كونها دولة منهكة بالحروب والصراعات والانقسامات السياسية، إلى تفاقم الأزمات القائمة أصلًا. فقد ازداد الضغط على البنية التحتية الضعيفة، وخاصة في قطاعات الخدمات الحيوية مثل الكهرباء وتوفير المياه، إلى جانب تراجع القدرة على تقديم خدمات الرعاية الصحية بالشكل المطلوب. كما ساهم هذا الوضع في زيادة معدلات الجريمة وانتشار بعض الظواهر السلبية، مثل انخراط جزء من المهاجرين في تجارة المخدرات والأعمال

غير المشروعة، وهو ما زاد من تعقيد الأزمات التي تعاني منها الدولة الليبية وأثقل كاهل مؤسساتها الأمنية والخدمية.

كما أسهم زيادة عدد المهاجرون في ارتفاع الوافدة بانتشار وارتفاع معدلات الجريمة في المدن الليبية التي منها مدينة الكفرة أن نسبة (84.34%) من المبحوثين يرون بأن هناك علاقة بين الهجرة الوافدة وانتشار وارتفاع معدلات الجريمة بمدينة الكفرة كما أوضحت الدراسة نفسها أن نسبة(71.79%) من المبحوثين يوافقون على أن الهجرة الوافدة أدت إلى ظهور بعض المشكلات الاجتماعية لم تكن لها وجو د من قبل وهي في حكم الجريمة مثل: عدم سداد الدين وخيانة الأمانة (26).

ثانياً - الآثار الأخلاقية والصحية التي تخلفها الهجرات النسائية :كك

تذكر الكثير من التقرير والدراسات التي تبحث في العنف الجسدي الذي يمارس ضد المهاجرات غير النظاميات أن العنف الجنسي هو أكثر أنواع العنف الذي تتعرض له المهاجرات حيث أكدت النساء عن أن العنف الجنسي الذي تعرضن له يكاد يكون شرطا اعتياديا في كل المسا ارت التي عبرناها. ويبررن ذلك بأنه كان مقابل الأكل والشرب وحتى قسط من النوم، وفي حالة الرفض ولو لمرة واحدة يكون العنف الجسدي والضرب المبرح هو المعبر إليه رغما عنهن. وتؤكد ذلك إحدى "المهاجرات لقد عاينت تعرض إحدى المهاجرات القاصرات المرافقة لنا الاغتصاب المتكرر والعنف الجنسي الذي لم يتحمله جسدها الصغير والمنهك بالمرض والتي فقدت حياتها، وألقي بجسدها في الصحراء، لتستمر الرحلة وكأن شيئا لم يكن، ولم يتدخل أحد لإنقاذها أو مساعدتها، وكل النساء السبعة اللواتي كن معنا في الرحلة الجماعية بعد ذلك تخلين عن الرفض واستسلمن للعنف من أجل النجاة من نفس المصير(27)

يشير العديد من الباحثين إلى أنّ الهجرة النسائية، ولاسيما الهجرة غير النظامية، باتت ترتبط بدرجة كبيرة بظاهرة العنف الجنسي والاستغلال المبني على النوع الاجتماعي. فالكثير من المهاجرات يجدن أنفسهنّ في أوضاع هشّة تجعل إمكانية تعرضهنّ للاستغلال مرتفعة، سواء من قبل المهرّبين أو من شبكات الاتجار بالبشر أو حتى من بعض جهات العمل غير الرسمية. وتُجبر العديد من النساء على الانخراط في ممارسات جنسية غير مشروعة نتيجة الضغوط المعيشية القاسية التي يواجهْنَها، مثل الحاجة الملحّة لتسديد ديون الهجرة، أو تأمين الغذاء والشراب، أو توفير مكان للسكن ودفع الإيجار. كما تؤدي العزلة الاجتماعية، وغياب الحماية القانونية، وعدم توفر

الموارد الاقتصادية، إلى زيادة قابلية النساء للتعرض لهذه الممارسات، ما يجعل العنف الجنسي أحد أبرز المخاطر الملازمة لمسار الهجرة غير النظامية للنساء.

على الرغم من أن ليبيا دولة تمنع ممارسة الدعارة والممارسات الجنسية غير المشروعة، إلا أن الهجرة النسائية غير النظامية حولتها إلى مركز عبور للنساء المهاجرات، حيث تتعرض هذه الفئة للفقر والبطالة. نتيجة لذلك، تتحول بعض المهاجرات إلى ممارسة الدعارة كمصدر للرزق.

تأتي هذه المهاجرات من دول مختلفة، مثل نيجيريا، وغانا، وليبيريا، وسيراليون، وغالبًا ما يكون سبب انخراطهن في هذا النشاط هو الهروب من الفقر المدقع في بلدانهن وصعوبة تأمين لقمة العيش في ليبيا. كما تلعب شبكات التهريب دورًا في هذه الظاهرة، إذ تقوم بعض هذه الشبكات بتهريب النساء إلى ليبيا مع وعد بإيصالهن إلى إيطاليا، لكنها تتخلى عنهن فور وصولهن. بينما يعمل البعض الآخر في مجال الدعارة لسداد الديون على أمل السفر إلى إيطاليا لاحقًا(28).

وأما على مستوى انتشار الأمراض الخطيرة خاصة الأمراض المنقولة جنسيا فقد ارتفاع معدل المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة خلال السنوات الأخيرة بشكل ملف للنظر مع زيادة عدد المهاجرات غير النظاميات ، فقد ذكر المركز الوطني لمكافحة الأمراض إلى ارتفاع معدل الإصابة إلى عدد الحالات المؤكدة حتى نهاية عام 2024 نحو(8271) حالة، من بينها(369) حالة جديدة خلال نفس العام. ويوضح المركز بأن ال طريقة الأكثر شيوعًا لانتقال الفيروس في السنوات الأخيرة أصبحت العلاقات الجنسية، وليس فقط عن طريق تعاطي المخدرات أو الدم كما كان سائدًا سابقًا. كشفت دراسة سابقة تمت سنة 2010 بالتعاون مع جامعة ليفربول عن نسب مرتفعة للإصابة بين متعاطي المخدرات بالحقن، حيث وصلت نسبة الإصابة بفيروس الإيدز إلى 87% ضمن العينة التي شملها البحث. (29)

وقد ذكر الدكتور علي المبروك بوقرين أن من أحد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة الإصابة هو زيادة المهاجرون ، وقال : ورغم انخفاض نسب الانتشار مقارنة بالدول الأفريقية، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تزايدًا في عدد الإصابات، لا سيما بين فئات الشباب ومتعاطي المخدرات. وتُعزى هذه الزيادة إلى ضعف النظام الصحي وغياب برامج الوقاية، وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية. وفي بيان توضيحي، أكد المركز الوطني لمكافحة الأمراض في ليبيا، التزامه بالشفافية في ظل تداول معلومات

متضاربة عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشأن وضع فيروس نقص المناعة البشري (الإيدز) في ليبيا.(30)

ثالثاً - الآثار الاجتماعية التي تخلفها ظاهرة الهجرة غير النظامية :

في ليبيا سجلت بعض الآثار العكسية من الهجرة غير الشرعية ، حيث تقول عائشة شبيك : يؤدي زيادة أعداد المهاجرون من الذكور إلى بروز الزواج من الأجانب نتيجة المهاجر الغير شرعي عن مبرر مشروع يضمن له وجوداً أمن داخل الدولة فيتزوج من نساء البلد وغالبا ما ينجم أبناء ، بعد ذلك يتم الطلاق أو الاختفاء وبذلك تظهر مشاكل الزواج من الأجانب مثل المشاكل الخاصة بنسب الأطفال والإعالة والجنسية .(31)

ومن المخاطر التي برزت جراء وجود المهاجرات هو وجود وانتشار ظاهرة التسول الي باتت في الطرق والأسواق ومداخل المساجد مسرحاً لها ، وانخراط بعضهن في ظاهرة السحر والشعوذة فهذا الظاهر زاد انتشار بعد ازدياد أعداد المهاجرون بخاصة من الدول الأفريقية (32)

الخاتمة :

1. تتكون الهجرة غير النظامية من ثلاث مراحل أساسية: مرحلة الانطلاق من البلدان الأصلية.

ومرحلة العبور، وهي المرحلة الأكثر خطورة على المهاجر نفسه، وعلى الدول التي تتم عبرها الهجرة ومرحلة الوصول إلى دول الاستقبال.

2. تُعد ليبيا من أكبر الدول التي يعبر منها المهاجرون نحو أوروبا. ورغم الظروف الصعبة التي مر بها الشعب الليبي، إلا أنّه لم يشهد معدلات عالية من الهجرة نحو الخارج. وباعتبار ليبيا دولة عبور، فقد تعرضت لعديد من الأضرار التي خلّفتها الهجرة غير النظامية.

3. تُعد الهجرة غير النظامية للنساء من أصعب أنواع الهجرة، حيث يتسبب النوع الاجتماعي في تعرّض المرأة المهاجرة لظروف إنسانية قاسية. فهجرة المرأة لا تعني مجرد انتقال جغرافي، بل هي هجرة وطن وعائلة وأبناء، وتحمل مخاطر تمس الشرف والجسد والكرامة الإنسانية.

4. يبقى الدافع الاقتصادي هو السبب الأول والمحرك الأساسي للهجرة غير النظامية، وهو ما تؤكده معظم النظريات المفسرة للهجرة.

5. ساهم تدفّق المهاجرين إلى ليبيا في تفاقم الأزمة الليبية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع معدلات الجريمة والسطو والاتجار بالبشر وانتشار المخدرات.

6. من أبرز الآثار السلبية للهجرة النسائية ارتفاع معدلات الاستغلال الجنسي. إذ تقوم بعض الشبكات بتهريب النساء إلى ليبيا مع وعدٍ بإيصالهن إلى إيطاليا، لكنها تتخلى عنهن فور الوصول، مما يدفع العديد منهن إلى ممارسة الدعارة لسداد الديون على أمل السفر لاحقًا.

7. أدى ارتفاع معدلات الهجرة غير النظامية إلى زيادة ظاهرة الزواج من الأجانب، الأمر الذي يترتب عليه أحيانًا هجرة الزوج وترك الزوجة والأبناء دون معيل.

8. أسهمت الهجرات النسائية في ليبيا في ارتفاع معدل ظواهر التسول والشعوذة وممارسات السحر داخل المجتمع.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المصادر والمراجـــــع :

1- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (هـ . ج . ر) ،الناشر: دار صادر – بيروت، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة ، 5/ 251 – 254.

2- عبدالفتاح الصعيدي ،وحسين يوسف موسى ، الإفصاح في فقه اللغة ، الناشر : دار الفكر العربي ، 1348هـ ، 332/1.

3- عماد عامر ، الهجرة إلى بلاد غير المسلمين حكمها وضوابطها وتطبيقاتها ، 2004، الجزائر ، الناشر : دار ابن حزم ، ص: 41..

4- محمد الحسن احسان ، موسوعة علم الاجتماع ، بيوت لبنان ، الناشر : الدار العربية للموسوعات ، ص: 655.

5- Christine Catarino, Mirjana Morokvasic, and Marie-Antoinette Hily, "Femmes, Genre, Migration et . Mobilités", ‘Vol. 21-N° 1, 2005.

6- مراد الوافي ، الهجرة الدولية والنوع الاجتماعي ، مجلة البحث في العلوم الإنسانية ، العدد (4) ، السنة الأولى ، يوليو : 2024-م، ص: 191.

7- العبيدي، محمود. الهجرة والتنمية: إشكاليات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. عمّان: دار المسيرة، 2017.

8- www.migrationdataportal.org/themes/international-migrant-stocks-overview
9- المنظمة الدولية للهجرة ، تقرير الهجرة في العالم ،عام (2020) ، ص: 10.
10- التائب عائشة ، الهجرة غير الشرعية للمرأة العربية نحو أورو: sإقراءة سوسيولوجية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، اغثّلد 06 العدد 2020/02 ، ص: 132.
11- تقرير الهجرة العالمي 2024، الأمم المتحدة ص: 4 ، صادر عن المنظمة الدولية للهجرة .
12- حنين بوشوشة ، النساء المهاجرات في ليبيا : الهجرة العادلة والآمنة ،
13- بحسب تقرير DTM لعام بداية 2025، أفاد IOM بأن عدد المهاجرين في ليبيا بلغ حوالي 858,604 مهاجراً (بعد أن كان 824,131 في نهاية 2024).
14- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين https://www.unhcr.org/ar.
15- Lee, E. S. (1966). A Theory of Migration. Demography, 3(1), 47–57.
16- عبدالقادر حسن ؛ (2010، اقتصاديات الهجرة والتحويلات المالية في الدول النامية ، مجلة الاقتصادية و التنمية العربية ، ص: 45 وما بعدها .
17- الجوهري، محمد السيد. الهجرة الدولية: المفاهيم، النظريات، والتطبيقات. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2004.
18- سعاد فرج علي ، الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي (دراسة تحليليةْ) ، مجلة كلية الأداب جامعة بنغازي ، العدد (55) يونيو : 2023،ص: 115.
19- صحيفة الأنباء الليبية ، وكالة الأنباء الليبية ، تاريخ النشر : 24، يوليو، 2025-م ، على موقع شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ الاقتباس : 2025/9/15-م.
20- مارلين بانارا ، على طريق الهجرة تتعرض النساء المهاجرات لمخاطر وتهديدات أكثر من الرجال ، موقع مهاجر نيوز ، تاريخ النشر : 2022/3/9 ؛ https://www.infomigrants.net/ar ، تاريخ الاقتباس : 2025/9/6-م.
21- الهجرة النسائية في المغرب العربي الدوافع والتحولات ، مجلة العلوم الاجتماعية – جامعة محمد الخامس .
22- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
23- عائشة حليم، الهجرة النسائية من أفريقيا جنوب الصحراء: الجندر وإشكالية تدبير العنف العابر للحدود" جامعة شعيب الدكالي- الجديدة- المغرب الإصدار الخامس - العدد تسعة وأربعون تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2022م ،ص: 391.
24- https://www.facebook.com/Libyapressnew.
25- سعاد فرج علي ، الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي، مرجع سابق، ص: 118.
26- عبد الرزاق عبد هللا عوض، الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض القيم الاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الآداب والتربية، جامعة التحدي،2007، ص:112.
27- عائشة حليم، الهجرة النسائية من أفريقيا جنوب الصحراء: الجندر وإشكالية تدبير العنف العابر للحدود، مصدر سابق، ص: 325
28- *"Libya: African Women in "chains""* (PDF). *Ec.europa.eu* **،2025-06-30**

29- إدارة مكافحة الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً ، بيان توضيحي حول وضع مرض الإيدز في ليبيا ، المركز الوطني لمكافحة الأمراض ، الموقع الرئيسي على شبكة المعلومات الدولية تاريخ الدخول 2025/11/15.

30- الإيدز في ليبيا ، تحد صحي في ظل أزمات سياسية وأمنية ، موقع (sputnlk- عربي)، نشر في 5-7-2025-م ، على الرابط : **https://sarabic.ae**

31- سعاد فرج علي ، الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي، مرجع سابق، ص: 134.

32- نفس المصدر السابق .